

الصادرات المصنعة و أثرها على النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على بلدان مختارة للمدة (1999-2019)

نزيير ياسين علي و شمال خليل رشيد* و جاسم احمد سلو الارتوشي** و ثيمان عبد الحميد موسى المزوري***

*معهد ثاراتات التقني الخاص، دهوك، اقليم كردستان-العراق

**قسم الاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة دهوك، اقليم كردستان-العراق

***مدرسة هه سار المختلطة-سميل/دهوك، اقليم كردستان-العراق

(تاريخ استلام البحث: 13 آذار، 2023، تاريخ القبول بالنشر: 8 آب، 2023)

الخلاصة

يعد النمو الاقتصادي عاملاً أساسياً لقياس رخاء اقتصاد البلد. لذلك، سيحاول كل بلد زيادة نموه الاقتصادي وتحديد ذلك كهدف اقتصادي. وكذلك يعد الصادرات المصنعة من المواضيع الاقتصادية المهمة في مجال الأدب الاقتصادي، وأن بيان تأثير هذا المتغير الاقتصادي المهم في مدى تحقق النمو الاقتصادي في اقتصاديات البلدان المختلفة مسألة لم تنل ما تستحق من اهتمام في البحوث المتعلقة بهذا الموضوع. ومن جانب آخر يمثل قطاع التصدير موضوعاً مهماً تحيطه الكثير من العوامل والاعتبارات التي يجب أخذها بنظر الاعتبار قبل اتخاذ أي قرار بشأنها، ولا سيما أن السلع التصديرية يتم تخطيطها في ضوء الطلب الخارجي وضمن قوانين موضوعية لا بد من السيطرة عليها قبل البدء في إنتاجها. وبهذا فإن هيكل الصادرات يعد مؤشراً حقيقياً لموقع البلد في التقسيم الدولي للعمل من جهة ومصدراً رئيسياً لحصول البلد على العملات الأجنبية لتمويل الإستيرادات التي يتطلبها عملية النمو الاقتصادي في البلد من جهة أخرى يهدف هذا البحث إلى دراسة تأثير الصادرات المصنعة على النمو الاقتصادي في بعض البلدان المختارة من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. وهذه البلدان تم اختيارها لأنها تمثل تجارب مختلفة في تطبيق سياسة التصنيع من أجل التصدير. وتم تجميعها على مدى فترة زمنية محددة من عام 1999 إلى عام 2019، وتضمنت المشاهدات 104 حالة.

وقد اعتمدت الدراسة على بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data)، تم اختيار هذا النموذج بسبب زيادة دقته في التنبؤ بالنتائج وقدرته على التعامل مع تغيرات الزمن والاختلافات بين العينات. وذلك من خلال ثلاثة نماذج وقد استخدمت طريقة المربعات الصغرى المجمعة (Generalized Least Square) لأنها تعطي مقدرات كفوءة وليس لها اخطاء قياسية، وتم استخدام برنامج (Eviews) لتحليل البيانات واختبار الفرضيات المقدمة في البحث. وأهم النتائج التي توصل إليها البحث تتمثل في أن نموذج الاثار العشوائية هو الأكثر ملائمة للدراسة بناء على اختبار هاوسمان (Hausman Test). و حسب معامل مرونة الصادرات المصنعة يشير ذلك الى الاثر الايجابي للصادرات المصنعة على النمو الاقتصادي في البلدان عينة الدراسة خلال الفترة المدروسة.

الكلمات المفتاحية: الصادرات المصنعة، النمو الاقتصادي، التجارة الدولية، السلاسل الزمنية المقطعية.

المقدمة

التسعينات من القرن الماضي، والمتمثلة في العولمة وتداخل الاقتصادات وارتباط مصالح العدد الأكبر من البلدان ولا سيما النامية منها مع البلدان المتقدمة والشركات المتعددة الجنسيات إلى غيرها من الأسباب، مما ترتب عليه تغير في مفاهيم التنمية

يعد قطاع التجارة الدولية من القطاعات الاقتصادية المهمة، نظراً لدوره الفعال في مختلف المجالات، وقد ظهر هذا الدور بشكل كبير نتيجة للأوضاع التي ميزت العالم منذ

منهجية الدراسة:

(أ) **منهجية التحليل:** لقد اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي من اجل الوصول الى هدف البحث واختبار فرضيته، وذلك باستخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data)، تم اختيار هذا النموذج بسبب زيادة دقته في التنبؤ بالنتائج وقدرته على التعامل مع تغيرات الزمن والاختلافات بين العينات. وتم استخدام أدوات إحصائية وبرنامج Eviews لتحليل البيانات واختبار الفرضيات المقدمة في البحث.

(ب) **مصادر البيانات:** فقد اعتمدت الدراسة على العديد من الكتب والبحوث المنشورة والرسائل العلمية، إلى جانب الاستفادة من قاعدة البيانات الخاصة بمؤشرات التنمية العالمية التي يصدرها البنك الدولي في الحصول على البيانات التي تطلبها موضوع الدراسة.

(ت) حدود الدراسة:

- الحدود الزمانية: شملت الفترة الزمنية 1999-2019.
- الحدود المكانية: شملت عينة عشوائية من القارات الثلاثة (اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية) بواقع بلدين من كل قارة وهي كل من (البرازيل، الهند، اندونيسيا، ماليزيا، مصر، والأرجنتين). وهذه البلدان تم اختيارها لأنها تمثل تجارب مختلفة في تطبيق سياسة التصنيع من أجل التصدير.

هيكلية الدراسة: تم تقسيم هذه الدراسة إلى الفقرات التالية:

1. دور التجارة الدولية في النمو الاقتصادي

1.1. ماهية التجارة الدولية

تعتبر التجارة الدولية إحدى الركائز الأساسية في الاقتصاد القومي لجميع بلدان العالم سواء البلدان المتقدمة أو البلدان النامية. ولقد تعددت مفاهيم التجارة الدولية بناء على الهدف من دراستها، فهناك من عرفها بأنها تمثل: " أهم صور العلاقات الاقتصادية التي يجري بمقتضاها تبادل السلع والخدمات بين البلدان في شكل صادرات واستيرادات" (داود واخرون، 2002: 13). في حين عرفها آخرون بأنها تمثل:

والثروة والموارد الإنتاجية والندرة والعمل ودور الدولة الرعائية وكذلك بعض المفاهيم كالسيادة الوطنية وغيرها.

مشكلة الدراسة:

تتناول هذه الدراسة مشكلة تحديد تأثير الصادرات المصنعة على النمو الاقتصادي في ست بلدان خلال فترة زمنية ممتدة من عام 1999 إلى عام 2019. تأتي هذه المشكلة من أهمية الصادرات المصنعة كمحرك للنمو الاقتصادي وأثرها المتوقع على التحسين الاقتصادي لهذه البلدان المختارة.

فرضيات الدراسة:

تفترض هذه الدراسة أن هناك تأثيراً معنوياً وإيجابياً للصادرات المصنعة على معدلات النمو الاقتصادي في البلدان الست المدروسة. وتستند هذه الفرضية إلى الأدلة والنتائج المسبقة في الأبحاث الاقتصادية السابقة التي أشارت إلى التأثير الإيجابي للصادرات المصنعة على النمو الاقتصادي في العديد من البلدان.

أهمية الدراسة:

تمثل أهمية هذه الدراسة في أنها تسلط الضوء على أهمية الصادرات المصنعة كمغير اقتصادي مؤثر في تحقيق النمو الاقتصادي للدول المختلفة. تساهم الدراسة في فهم تأثير هذا المتغير ودوره في تعزيز التنمية الاقتصادية وتحقيق التوازن في الاقتصادات الوطنية. ونظراً لأهمية قطاع التصدير، فإن النتائج المتوصل إليها تكون مرجعاً مهماً لصناع صنع القرار الاقتصادي لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز وتطوير قطاع التصدير وزيادة تنافسية الدول في الأسواق الدولية.

هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق أهداف عدة، منها تحديد تأثير الصادرات المصنعة على النمو الاقتصادي لكل بلد من بلدان العينة. كما تهدف إلى توفير إثبات قوي وموثوق لفرضية البحث والتأكيد على أهمية الصادرات المصنعة كدافع للنمو الاقتصادي. تعد هذه الدراسة مساهمة قيمة في فهم العلاقة بين الصادرات المصنعة والنمو الاقتصادي وتوفير دليل قاطع للمصنعين وصانعي القرار الاقتصادي في هذه البلدان.

"تدفق السلع والخدمات بين البلدان المختلفة، بحيث تشمل التدفقات الدولية لرؤوس الأموال (المصدر نفسه: 14).

كما عرفت التجارة الدولية بأنها: " فرع من فروع علم الاقتصاد والذي يهتم بدراسة الصفقات الاقتصادية الجارية (تبادل السلع المادية، تبادل الخدمات، تبادل النقود- رؤوس الأموال- تبادل عنصر العمل) عبر الحدود الوطنية" (مطر واخرون، 2001: 13). والتجارة الدولية تفتح أمام البلدان فرص التخصص، وزيادة تقسيم العمل، وتوسع الأسواق الداخلية والخارجية للمنتجين المحليين، وتجبرهم على التنافس، وعلى استيعاب التكنولوجيا الحديثة، وتصبح التجارة بالتالي محرك التوسع في القطاعات الاقتصادية الأخرى، كما أن نمو القدرات التصديرية يقلل من الإستيرادات الصناعية والخدمية المنافسة. مما يؤدي كل هذا إلى زيادة إنتاج واستهلاك العالم، وبالتالي ارتفاع مستوى الرفاهية العالمية (النجار، 1973: 45-55).

1.2. مفهوم النمو الاقتصادي

هنالك العديد من التعاريف الخاصة بالنمو الاقتصادي تناو لها الباحثون والعلماء والمنظمات والهيئات الدولية والحكومية منها على سبيل المثال:

- النمو الاقتصادي هو عملية التوسع في الإنتاج خلال الفترة زمنية معينة مقارنة بفترة تسبقها في الأجلين القصير والمتوسط، وبالتالي فهو الزيادة في الإنتاج الاقتصادي عبر الزمن ويعتبر المقياس الأفضل لهذا الإنتاج هو الناتج المحلي الإجمالي GDP (ميلود، 2014: 8)؛
- النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة في الناتج المحلي وإجمالي الدخل الوطني مما يحقق زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي (زعلاني، 2011: 27).
- يعرفه الاقتصادي kuznets النمو الاقتصادي بأنه: أساسا ظاهرة كمية، وبالتالي يمكن تعريف النمو لبلد ما بالزيادة المستمرة للسكان والناتج الفردي (محمد، 2013: 263).

كما تجدر الإشارة أن حدوث نمو اقتصادي يرتبط بثلاث عناصر أساسية تتمثل في ما يلي (زقير، 2015: 5):

العنصر الأول: تحقيق الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي ، وهذا يتطلب أن يكون معدل نمو الدخل القومي أكبر من معدل النمو السكان حيث أن : معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل القومي - معدل نمو السكان
العنصر الثاني : تحقيق زيادة حقيقية في متوسط نصيب الفرد الدخل الحقيقي ، وهذا يتطلب أن يكون معدل الزيادة في دخل الفرد يفوق معدل التضخم ، حيث أن: معدل النمو الحقيقي = معدل الزيادة في الدخل الفردي - معدل التضخم
العنصر الثالث : أن تتسم الزيادة في متوسط دخل الفرد بصفة الاستمرارية ، أي تكون على المدى الطويل ، وبالتالي ، فالنمو العابر لا يعتبر نموا بالمفهوم الاقتصادي.

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج أن النمو الاقتصادي هو الوسيلة الرئيسية لزيادة حصة الفرد من الناتج وتحسين مستوى المعيشة في كل المجتمع، ولهذا تهتم الدراسات الاقتصادية بعملية النمو الاقتصادي وتسعى لقياس معدلاته في السنوات المختلفة. وبالتالي فإن قياس التغيير الحاصل في حجم النشاط الوطني و الذي يعبر عن النمو الاقتصادي، و الذي يكون من خلال دراسة مؤشرات الاقتصاد الوطني التي تعبر عن ذلك النشاط و من أهمها (مقران، 2011: 27-28):

- المعدلات النقدية للنمو: ويتم قياس معدلات النمو من خلال تحويل المنتجات العينية والخدمية الى ما يعادلها من العملات النقدية التي يتم تدوالها داخل البلد، وبهذا يعتبر هذا الاسلوب هو من اكثر الاساليب المتاحة للتقدير وبالاخص بعد اجراء تعديلات والاخذ بعين الاعتبار المستوى العام للاسعار من جهة، ونسب التحويل بين مختلف العملات والاساليب المحاسبية المتبعة من جهة اخرى.
- المعدلات العينية للنمو الاقتصادي: يعتبر معدل النمو في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ومن الناتج القومي ومن الدخل القومي من اهم مؤشرات قياس معدل النمو الاقتصادي وعلاقته بالنمو السكاني.

استخداماً أمثل ، عن طريق إحداث تغيرات جذرية فالبنیان الاقتصادي والاجتماعي وتوزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات (فتيحة، 2009).

1.3. العلاقة بين التجارة الدولية والنمو الاقتصادي.

لقد شغل موضوع العلاقة بين التجارة الدولية والنمو الاقتصادي جدلاً كبيراً ولاسيما في بيان المكاسب التي يمكن أن تحققها التجارة الدولية وفي إمكانية إسهامها في دفع عجلة النمو الاقتصادي إلى الإمام وتحفيزها، وقد اختتم الاقتصاديون الكلاسيكيون والكلاسيكيون المحدثون جدالهم بالرأي القائل أن التجارة الدولية تستطيع أن تسهم بشكل إيجابي في تحقيق النمو الاقتصادي في البلدان المشاركة في التجارة الدولية، فالتجارة لم تعد مجرد وسيلة لتحقيق الكفاءة الإنتاجية، وإنما كانت وما زالت أيضاً محركاً للنمو (ماير، 1968: 151). وقد أكدت الدراسات الحديثة أن نمو الصادرات يعد حالة ضرورية وربما حالة كافية للحصول على النمو في الإنتاج والدخل، إن نموذج النمو الاقتصادي الذي يقوده التصدير أنشأه وطوره الاقتصادي الكندي (هارولد أنس) واقتصاديون كنديون آخرون، لقد لاقى هذا النموذج قبولاً واسعاً كإطار مفيد لتفسير نخط التنمية الاقتصادية في كندا (القريشي والدليمي، 1990: 119).

ويعتبر قطاع التجارة عموماً جزءاً عضوياً من هيكل الاقتصاد القومي، لأنه يشكل إحدى مراحل العملية الانتاجية، متمثلة في مرحلة التبادل، التي تساعد البلدان على رفع مستوى الرفاهية الاقتصادية لأي بلد من البلدان المشاركة في التجارة من خلال الصادرات و الإستيرادات (عريقات، 2006: 235-236).

فقد كان للتجارة الدولية دور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية لعدد من البلدان التي تعد الآن من أغنى بلدان العالم مثل بريطانيا والسويد وكندا وغيرها من البلدان. وفي كثير من التجارب التاريخية فإن أهمية التجارة الدولية قد ثبتت صحتها بوضوح ليس في البلدان التي صدرت منتجات صناعية فحسب بل أيضاً في البلدان المصدرة للمواد الأولية. وعلى أية حال فإن بعض البلدان التي كانت فقيرة منذ قرن مضى قد

● مقارنة القوة الشرائية المكافئة: في الاجل ال طويل، يعد سلوك الاسعار ما بين البلدان هو المحدد الرئيسي لسعر صرف عملاتها من جهة، ومن جهة ثانية فان سعر الصرف يعكس القوة الشرائية النسبية للعملات بين البلدان، ويعرف القوة الشرائية المكافئة (Purchasing Power Parity) والتي تكتب اختصاراً (PPP) بحجم السلع والخدمات التي يحصل عليها المواطن مقابل وحدة واحدة من عملته الوطنية مقارنة بالقوة الشرائية لعملات البلدان الاخرى.

وفي هذا المضمار لابد من التفرقة بين مفهوم النمو الاقتصادي ومفهوم اخر وهو التنمية الاقتصادية، حيث تركز التنمية الاقتصادية على حدوث تغيير هيكلي في توزيع الدخل والإنتاج، وتتم بنوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد؛ أي: إنها لا تركز على الكم فقط، بل تتعداه إلى النوع، وبصفة عامة تعرف التنمية بأنها العملية التي تسمح أو يتم من خلالها زيادة في الإنتاج والخدمات، وزيادة في متوسط الدخل الحقيقي مصحوباً بتحسين الظروف المعيشية للطبقات الفقيرة. وهذا يعني أن مفهوم التنمية أكثر شمولاً من مفهوم النمو الاقتصادي؛ حيث إن التنمية الاقتصادية تتضمن - بالإضافة إلى زيادة الناتج وزيادة عناصر الإنتاج وكفاءتها - إجراء تغييرات في هيكل الناتج، الأمر الذي يتطلب إعادة توزيع عناصر الإنتاج في مختلف القطاعات الاقتصادية، ومنه نستطيع القول: إن التنمية هي عبارة عن نمو مصاحب بالسعي إلى (الارتوشي، 2006):

● إحداث تغيير هيكلي في هيكل الناتج مع ما يقتضيه ذلك من إعادة توزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات.

● ضمان الحياة الكريمة للأفراد.

● ضمان استمرارية هذا النمو من خلال ضمان استمرار تدفق الفائض الاقتصادي، أو المتبقي بعد حاجات الأفراد، والموجه للاستثمار

وبهذا يمكن القول بأن مفهوم التنمية الاقتصادية ينصرف إلى الانتقال الفعلي من هيكل اقتصادي ذو إنتاجية منخفضة بالنسبة للفرد إلى هيكل يسمح بأعلى زيادة للإنتاجية في حدود الموارد المتاحة أي استخدام الطاقات الموجودة في الدولة

نمت عن طريق التجارة في حين ظلت بلدان أخرى فقيرة حتى الآن بالرغم من التوسع في تجارتها الخارجية (الارتوشي، 2006: 11-41). إلا أن العديد من البلدان ولاسيما النامية منها قد عانت من انخفاض في معدلات تبادلها التجارية، ونظراً للدور الايجابي الذي تلعبه الصادرات ولاسيما المصنعة منها بنسبة أكبر من تصدير المواد الأولية، لذا على هذه البلدان العمل على تنويع صادراتها وخاصة إدخال صادرات سلع مصنعة من أجل تعزيز وضع البلدان النامية في التجارة الدولية، وتمكينها من التخلص من الآثار السلبية لتردي معدلات التبادل التجاري لها، وعندما تتحسن معدلات التبادل التجاري فان ذلك سينعكس في قوة ايجابية في النمو الاقتصادي لهذه البلدان (القرشي والدليمي، مصدر سابق: 112).

مما سبق يتبين أن للتجارة الدولية أهمية كبيرة بالنسبة لجميع البلدان سواء كانت المتقدمة منها أو النامية، نظراً لما لها من أهمية كبيرة في توفير الفرص لكل دولة في الحصول على بعض السلع والخدمات التي لا تتوفر وسائل إنتاجها لديها من جهة، وتصريف الفائض من إنتاجها من جهة أخرى. ومن جانب آخر تلعب التجارة الدولية دوراً فاعلاً في رفع معدلات النمو الاقتصادي في البلدان المشاركة.

1.4. الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات المتعلقة بموضوع البحث يمكن عرض بعضها بالشكل التالي:

- في دراسة عابد بن عابد العبدلي (2005)، تم تحليل أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في دول أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي. وجدت الدراسة أن الصادرات تؤثر إيجاباً على الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول. ومع ذلك، أظهرت النتائج أن أهمية هذا التأثير تختلف بين المجموعات المختلفة من الدول. في الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط، يكون أثر الصادرات أقل بعض الشيء، بينما في الدول الإسلامية البترولية يكون أكبر. بجانب الصادرات، يؤكد الاستثمار أيضاً دوراً هاماً في تعزيز النمو الاقتصادي في دول المنظمة. في بعض الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط، يبدو أن الاستثمار

لديه أثر أكبر على النمو الاقتصادي مقارنة بالصادرات. بناءً على هذه النتائج، يُفهم أن الصادرات والاستثمار هما عوامل مهمة لتحقيق التنمية الاقتصادية في دول منظمة المؤتمر الإسلامي. ويُشدد الباحثون على أهمية تعزيز القطاعين لتعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي في هذه الدول.

- الدراسة التي أجريتها مقران ولول (2010) تشير إلى أن الصادرات تلعب دوراً هاماً في تعزيز النمو الاقتصادي. تبين الدراسة أن عوائد الصادرات من المحروقات تُعدُّ أحد العوامل المهمة في تحقيق النمو الاقتصادي، ولكنها تجعل القطاع معرضاً للتقلبات الاقتصادية الدولية. وتؤكد الدراسة أيضاً وجود علاقة طردية بين الصادرات والنمو الاقتصادي، أي أن زيادة الصادرات تسهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي. لذلك، من الضروري التركيز على تعزيز قطاع الصادرات لتحقيق نمو اقتصادي مستدام واستقراري. وفي حالة حدوث خلل في الصادرات، قد يتأثر النمو الاقتصادي بشكل سلبي، مما يجعل من الضروري الاعتماد على سياسات ترقية الصادرات كأداة أساسية لتحقيق معدلات نمو مقبولة.

- في دراسة كالتيزي وكليف (2017) حول دولة الإمارات العربية المتحدة، أظهرت النتائج أن الصادرات المصنعة لها دور أكبر في تعزيز النمو الاقتصادي على المدى الطويل بالمقارنة مع الصادرات الأولية. يعني ذلك أن تركيز الدولة على صناعة المنتجات المصنعة يمكن أن يسهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية بشكل فعال على المدى البعيد. بالإضافة إلى ذلك، أظهرت الدراسة وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الصادرات المصنعة والنمو الاقتصادي على المدى القصير، مما يعني أن زيادة الصادرات المصنعة يمكن أن تؤدي إلى تحسين النمو الاقتصادي بشكل سريع. وبناءً على هذه النتائج، يمكن التأكيد على أن النمو القائم على التصدير يعد فرضية صالحة ومفيدة في دولة الإمارات العربية المتحدة لتعزيز التنمية الاقتصادية على المدى الطويل. ويشجع البحث على التركيز على تطوير القطاع الصناعي المصنع وتعزيز الصادرات المصنعة كجزء من استراتيجية تنمية مستدامة.

• الدراسة التي اجراها اسماعيل و محمود (2021) حول اثر قطاع الصناعات التحويلية على النمو الاقتصادي في الدول العربية، تم التأكيد على أن قطاع الصناعات التحويلية يلعب دوراً حيوياً في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الدول العربية. يُعتبر هذا القطاع المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي في عدد من تلك الدول. وتسعى الدول دوماً لتطوير هذا القطاع باستخدام التقنيات الحديثة لزيادة الإنتاجية وتعزيز قدرته التنافسية لتلبية الطلب المحلي وتصدير منتجاته إلى الأسواق العالمية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية. تم التحليل لبيانات أربع عشرة دولة عربية بطريقة السلاسل الزمنية المقطعية خلال الفترة من عام 2004 إلى 2018. وأظهرت النتائج وجود علاقة سببية بين إنتاجية العامل في قطاع الصناعات التحويلية وحصة صادراته من إجمالي الصادرات السلعية ومعدلات النمو الاقتصادي في الدول العربية. وأكدت الدراسة أيضاً أهمية الكتلة النقدية والائتمان الممنوح للقطاع الخاص في دعم النمو الاقتصادي. بناءً على النتائج، توصلت الدراسة إلى أنه من الضروري تبني استراتيجيات وطنية تدعم هذا القطاع على المدى الطويل، وجذب الاستثمارات الأجنبية، وتوفير البيئة القانونية والتنظيمية المواتية له لزيادة إنتاجيته وقدرته التنافسية. ويُشجع على توجيه الاهتمام لتطوير الصناعات التحويلية في الدول العربية وتحقيق التوازن بين الاعتماد على الموارد الطبيعية وتحسين البنية الصناعية لتحقيق نمو اقتصادي قوي ومستدام.

2. مساهمة الصادرات المصنعة في النمو الاقتصادي لبلدان عينة الدراسة

2.1. عملية التصنيع واستراتيجيات التنمية الاقتصادية.

لقد اعتبر منظمة التنمية الصناعية المعروفة بـ (UNIDO) بأن القطاع الصناعي هو القوة الأكثر حركية والتي تسهم في التغييرات الهيكلية للنظام الاقتصادي، وقد اتجهت أغلب البلدان النامية، وخاصة بعد العقد الخامس من القرن الماضي نحو التصنيع، على أمل ان تلتحق بركب البلدان الصناعية المتطورة، التي وجدت من التصنيع سبيلاً لتحقيق تطورها، وتقدمها الكبيرين . وكان الامل يحدوها ان تجد في التصنيع

وسيلة فعالة لتحقيق تنويع الاقتصاد، وتعجيل التطور التقني ، وزيادة الانتاجية، وزيادة الاستخدام، ومن ثم ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي. ولقد اندفع الكثير من البلدان النامية باتجاه التصنيع، وخصص الجزء الاكبر من استثماراته لذلك. ان اهم ما تمتاز به الصناعة عن الزراعة انتاجيتها العالية ، ويرجع ذلك الى العوامل التي تؤثر في كل من الطلب على السلع المصنعة وعرضها. ومن جهة اخرى، فان الطلب النسبي المتزايد باستمرار على السلع المصنعة يسمح بدفع اجور اعلى للعمال الصناعيين وزيادة الاستثمار الصناعي مما يؤدي الى زيادة انتاجية العامل (ظاهر، 1996: 72-75). ويهدف نمط تعزيز الصادرات الى تحقيق معدلات عالية لتطوير تجارة التصدير كما، وفي سبيل ذلك يركز هذا النمط على تخصيص الاستثمارات الصناعية على وفق مبدأ المزايا النسبية. ان لتعزيز الصادرات أهمية أساسية في تجهيز البلدان النامية بالعملات الصعبة وبغيرها من الامكانيات الضرورية لاستيراد وتطبيق المعلومات والتجهيزات التكنولوجية، ومن جانب اخر تساهم الصادرات في تحفيز المنشآت الوطنية على توسيع نشاطاتها وهنا يتم تطوير الصناعات القائمة من ساعات صغيرة أو متوسطة الى ساعات كبيرة وبشكل متوافق مع تحول منافذ التسويق من الأسواق المحلية الى الأسواق البلدانية (معروف، 2005: 47).

وبشكل عام هناك سياستين رئيسيتين في هذا المجال: هي سياسة تشجيع الصادرات وسياسة تعويض الإستيرادات، ويبقى أفضلية إتباع أي من السياتين موضع اختلاف بين الاقتصاديين، إلا أن العديد من الدراسات المستندة على التجارب قد أكدت، وخاصة تجارب بلدان شرق آسيا، على أن الدفعة القوية للنمو الاقتصادي تأتي عن طريق الصادرات. وليس من الصعب فهم أبعاد "المعجزة" الاقتصادية في شرق آسيا، فنجاحتها اعتمد على عاملين أساسيين هما: اعتماد سياسات مشجعة للصادرات والنفوذ إلى الأسواق الخارجية، وعلى العكس من ذلك نجد بلداناً نامية في مناطق أخرى انتهجت سياسة تعويض الإستيرادات وهي سياسة استهدفت تقليل ارتباط اقتصادات تلك البلدان مع العالم الخارجي من خلال تقييد

الاختلال البنائي في كل من التجارة الخارجية والانتاج القومي للبلدان النامية وأصبحت التغيير في نوعية الصادرات السمة المميزة لها، ومع تعاظم معدلات نمو السكان وتزايد مستلزمات التنمية أصبحت الصادرات أكثر تخصصا والاستيرادات أكثر تنوعا وأكبر حجما (معروف، مصدر سابق: 39-40).

إن تصنيف البلدان له أهمية كبيرة ولاغراض متعددة، ولعل من بينها تسهيل دراسة وتحليل الكثير من المتغيرات الاقتصادية وغير الاقتصادية ضمن مجموعات دولية محددة ومتجانسة الى حد ما. لذلك، ظهر عدد من هذه التصنيفات ومن بينها ما يأتي: (ظاهر، مصدر سابق: 94-97).

• **البلدان المصنع حديثا:** ويعرف بأنه ذلك البلد الذي يتراوح فيه متوسط دخل الفرد بين 1100 دولار و 3500 ، عام 1978. وتشكل السلع المصنعة على الاقل 20% من قيمة (GDP) عام 1977.

• **البلدان شبه المصنعة:** هي التي تتراوح فيها حصة السلع المصنعة من 40% الى 60% من القيمة المضافة لانتاج السلع. وتمتاز البلدان شبه المصنعة عن البلدان الصناعية بالتركيز الجغرافي الكبير لإنتاجها، حيث تتركز اغلب المصانع في مناطق معددة ، حيث تتوفر لها التسهيلات التي يتيحها وجود البنى الارتكازية.

• **البلدان التي هي في مرحلة التصنيع:** وهي التي تتراوح فيها حصة السلع المصنعة من القيمة المضافة لإنتاج السلع بين 20% الى 40%. ولقد تجاوزت هذه البلدان الخطوة الأولى باتجاه التصنيع، واخذ اغلبها ينتج نسبة مهمة من السلع الاستهلاكية للسوق المحلية ، وعدد كبير من السلع الوسيطة ، وبدأت بإنتاج السلع الرأسمالية.

ومن خلال ملاحظة البيانات الصادرة من المؤسسات الدولية عن حصة الصادرات المصنعة من اجمالي الصادرات من السلع والخدمات ومتوسط حصة الصادرات المصنعة من اجمالي الصادرات من السلع والخدمات لبلدان عينة البحث للفترة المبحوثة على التوالي، حيث يتبين فيه مدى تزايد حصتها بالنسبة لجميع بلدان عينة الدراسة، وبالاخص اندونيسيا و ماليزيا، حيث تعد الدولتان من الدول الآسيوية

الإستيرادات والمبالغة في تحديد سعر صرف العملة الوطنية والعزوف عن استقبال رؤوس أموال الاستثمار الأجنبي ودعم الصناعات الرامية إلى خدمة الأسواق المحلية، وبذلك لم تحقق ما حققته بلدان شرق اسيا من معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي (حسن و علي، 2003: 1).

كما يبدو دور التجارة الخارجية في البلدان النامية الأخذ باستراتيجيه التنمية المعتمدة على التصنيع لغرض التصدير والساعية لتصحيح ما تعانيه هيكلها الإنتاجية من اختلال في مواجهة تدهور معدلات التبادل الدولي لغير صالحها وفي اتجاه هذه البلدان نحو استيعاب الفنون الإنتاجية المتطورة والارتفاع بطاقتها الإنتاجية لكي تضمن حدوث تغيير شامل في نمط تجارتها الخارجية، ولا يقتصر أثر التجارة على تحقيق التقدم التكنولوجي بما تعكسه كفاءة الصناعات التصديرية المتطورة من تقليل تكاليف الإنتاج بل إلى ما يؤدي إليه الإنتاج التصديري من توسع في عدد الوحدات المنتجة قد يساعد كذلك على تحسين هيكل وأداء التنظيم الصناعي في البلدان النامية (السواعي، 2008: 43-44).

ومن جانب آخر أكدت التحاليل النيوكلاسيكية على أن سياسة اقتصادية موجهة نحو الخارج ستساهم إيجابيا في النمو نظراً لأسباب عديدة منها: (بلقاسم، 2003: 2).

- تخصيص جيد للاقتصاد حسب المزايا النسبية.
- الاستفادة من اقتصاديات الحجم الناتجة عن توسيع الأسواق.
- استعمال كبير للإمكانيات الإنتاجية.
- تحسن في طرق التسيير و توسع مكثف للتجديد و التطور التقني استجابة للمنافسة الأجنبية.

2.2. حصة الصادرات المصنعة من اجمالي الصادرات

إن التجارة الخارجية أصبحت قطاعا محركا للاقتصادات النامية، حيث أنها صارت بمثابة الاستثمار في الاقتصادات المتقدمة، وذلك باعتبارها متغيرا مستقلا رئيسيا يعتمد عليه النشاط الاقتصادي في البلدان النامية، وهو ما يعني اندماج اقتصادات هذه البلدان في أسواق البلدان المتقدمة وبالتالي تبعية هذه الأسواق، وخلال العقود الأخيرة تفاقمت ظاهرة

معينة ، ولكن يمكن القول ان هذا النموذج يمكن ان يكون احدي ادوات البحث العلمي التي تستخدم في دراسات التاريخ الاقتصادي من اجل ربط النمو في الصادرات في علاقته مع النمو في الدخل الحقيقي (القرشي والدليمي، مصدر سابق: 119-121).

وبالنسبة لمدى مساهمة الصادرات المصنعة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي بالنسبة لكل بلد من بلدان عينة الدراسة للفترة المبحوثة الممتدة من 1999 ولغاية 2019. فقد اختلفت نسبة مساهمة (حصة) الصادرات المصنعة في الناتج المحلي بالنسبة لهذه البلدان. فبالنسبة لـ(البرازيل) لوحظ ان هذه النسبة قد تذبذبت بين الارتفاع والانخفاض الا أنه بشكل عام يلاحظ تزايد حصتها، وقد يعود هذا الى زيادة اهتمام البرازيل بالصادرات. وكذلك الحال بالنسبة للارجنتين فقد شهد تطورا ملحوظا في زيادة حصة الصادرات في تكوين الناتج المحلي وقد يعود هذا الى برامج الاصلاح التي اتبعتها الارجنتين خلال تلك الفترة. وبالنسبة لمصر فقد شهد تذبذبا كبيرا بين الزيادة والنقصان. الا أن الحال قد اختلف بالنسبة للهند فقد تضاعف حصتها ولاسيما في النصف الثاني من عقد التسعينات من القرن الماضي. وبالنسبة لكل من أندونيسيا وماليزيا فقد شهدتا ارتفاعا شديدا في زيادة حصتها من الناتج المحلي.

عليه يمكن القول أن التركيز على التوجه نحو السوق الخارجية وزيادة الصادرات له العديد من المزايا والفوائد الاقتصادية والاجتماعية، ومن بين هذه المزايا (Belloc & Di Maio, 2012):

- تحفيز النمو الاقتصادي: يعتبر قطاع الصادرات من المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي. زيادة الصادرات تعني زيادة الإنتاج وتحسين القيمة المضافة في الاقتصاد، مما يدفع عجلة التنمية الاقتصادية.
- توفير فرص عمل: يساهم زيادة الصادرات في خلق فرص عمل جديدة وتحسين مستوى المعيشة للعمال والموظفين المشاركين في قطاعات الصادرات.

التي لها تجربة رائدة في عملية التصنيع، فقد مثلت اليابان القدوة الصناعية التي أخذ عنها الدولتان القيم وكيفية إعداد الخطط، كما أنهما طورتا صناعاتهما من تلك التي تعتمد على كثافة العمل إلى صناعات تركز على كثافة رأس المال وتحديداً الصناعات التكنولوجية التي لها قيمة مضافة كبيرة (World Bank, 2021).

2. 3. دور الصادرات المصنعة في تحقيق النمو الاقتصادي.

لقد ظهرت خلال الستينات من القرن المنصرم عدة نماذج للنمو الاقتصادي تتخذ من قطاع الصادرات العنصر الفعال والقائد للنمو الاقتصادي، وبالرغم من أهمية تلك النماذج بصورة عامة، إلا أن ما يهمنا هنا هي تلك النماذج الخاصة بالبلدان النامية، والتي ركزت على إسقاطات فجوة الميزان التجاري التي عادة ما تنشأ في البلدان النامية، وهي في سبيل سعيها لتحقيق نموها الاقتصادي. وهكذا يبدو واضحا دور التجارة الدولية في اقتصاديات البلدان النامية عن طريق ما تولده الصادرات من مصدر مهم لتمويل الإستيرادات اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية، مما يجعل من إدخال التجارة الخارجية كمتغير مستقل وأساسي في نماذج النمو الاقتصادي المستخدمة في تلك البلدان (العاني، 1992: 39-40). وفي سياق استقراء الدراسات السابقة، ولاسيما الدراسات الحديثة منها، وجد بأن العديد منها تؤكد على ان نمو الصادرات يعد حالة ضرورية وربما كافية للحصول على النمو في الانتاج او الدخل في تلك البلدان، حسب ما جاء في نموذج النمو الاقتصادي الذي يقوده التصدير والذي تم انشاه من قبل الكندي (هارولد انس) واقتصاديون كنديون اخرون. حيث لاقى هذا النموذج قبولا واسعا كإطار مفيد لتغير خطط التنمية الاقتصادية. في حين استخدم الاقتصادي (نيركسه) نموذج النمو الذي يقوده التصدير لتغيير الوضع الاقتصادي الدولي في القرن التاسع عشر، واستخدم الصيغة قصيرة الاجل لهذا النموذج في توضيح الفرق بين معدلات النمو وبين مستويات اداء التجارة الخارجية بين البلدان الاوربية منذ الحرب العالمية الثانية. إن نموذج النمو الذي يقوده التصدير لم يصل الى مستوى النظرية العامة التي يمكن تطبيقها واختبارها في حالات

على التوالي. في حين اختلف ترتيب بلدان عينة الدراسة من حيث هذه القيمة خلال الفترة الجزئية الثانية (2010-2019)، حيث جاء ماليزيا في الترتيب الاول بقيمة (47194480000) \$ أما البرازيل فقد جاء في الترتيب الثاني بقيمة (24262959076) \$، وجاء كل من الهند واندونيسيا والارجنتين ومصر في المراتب المتبقية. وحافظ نفس ترتيب البلدان الاخير في الفترة الكلية (1999-2019)، مما يشير الى قوة الاقتصاد الماليزي في الاعتماد على تصدير السلع المصنعة بعد عام 2010. وما يؤكد ذلك هو ارتفاع متوسط نسبة الصادرات المصنعة الى الناتج المحلي الاجمالي المتمثل ب الصف (C) من 15% تقريبا الى قرابة ال 55% تقريبا. وكذلك تزايد اعتماد الاقتصاد الاندونيسي على تصدير السلع المصنعة خلال الفترتين الجزئيتين من 3.35% الى 11.25%، مما يدل ذلك على وجود قفزة نوعية في الاعتماد على سياسة تصدير السلع المصنعة من قبل البلدين (ماليزيا و اندونيسيا). في حين ازداد متوسط نسبة الصادرات المصنعة الى الناتج المحلي الاجمالي في بقية بلدان عينة الدراسة بنسب قليلة، ولكن قل هذه النسبة في مصر حيث كان 2.17% في الفترة الجزئية الاولى ليصبح 2.12% في الفترة الجزئية الثانية.

وبالنسبة لافضل فترة زمنية لتزايد متوسط حصة الصادرات المصنعة من الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة لبلدان عينة الدراسة فقد كانت بالشكل التالي:

● الفترة الافضل هي 2010-2019: بالنسبة لكل من البرازيل والارجنتين و الهند و اندونيسيا وماليزيا بنسب 3.51%، 2.36%، 5.89%، 11.25%، 54.99% على التوالي.

● اما الفترة الافضل بالنسبة لمصر فقد كانت 1999-2009: بنسبة 2.17%

● تنويع الاقتصاد: يُعد التوجه نحو السوق الخارجية وزيادة الصادرات فرصة لتنويع الاقتصاد والتخلص من الاعتماد الكلي على السوق المحلية. هذا يُقلل من المخاطر الاقتصادية ويزيد من متانة الاقتصاد.

● تحسين القيمة المضافة: عند تصدير المنتجات، يتطلب الأمر تحسين الجودة والتكنولوجيا والتصميم لتلبية معايير الأسواق العالمية. هذا يحسن القيمة المضافة للمنتجات ويرفع تنافسية الشركات المصدرة.

● جلب العملات الأجنبية: تزيد الصادرات من حصول البلد على العملات الأجنبية، مما يدعم استيراد المواد الخام والمعدات ويساهم في تمويل المشروعات الجديدة والمشاريع التنموية.

● تعزيز العلاقات الدولية: تعتبر الصادرات وسيلة لتعزيز العلاقات التجارية والدبلوماسية مع الدول الأخرى، مما يعزز التعاون الدولي ويحسن العلاقات الثنائية.

● نقل التكنولوجيا: قد يتطلب تصدير المنتجات نقل التكنولوجيا والمعرفة الفنية، مما يساهم في تطوير الصناعات المحلية وتحسين كفاءتها.

يلاحظ من الجدول (1) أن متوسط قيمة الناتج المحلي الاجمالي المتمثل ب الصف (A) خلال الفترة الجزئية الاولى (1999-2009) كان للبرازيل بقيمة (553619330886) \$ تلتها الهند بقيمة (208726750301) \$ ثم الارجنتين واندونيسيا وماليزيا ومصر على التوالي. ويستمر على نفس الترتيب في الفترة الجزئية الثانية (2010-2019)، وفي الفترة الكلية (1999-2019) ايضا. أما ما يخص متوسط قيمة الصادرات المصنعة المتمثل ب الصف (B) خلال الفترة الجزئية الاولى (1999-2009)، فقد حافظ البرازيل على الترتيب الاول بقيمة (11962442694) \$، تلتها الهند بقيمة (6999043628) \$، لتأتي ماليزيا بالترتيب الثالث بقيمة (41905792727) \$، ثم تلتها اندونيسيا والارجنتين ومصر

جدول(1): متوسط حصة الصادرات المصنعة من الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة لبلدان عينة الدراسة للفترة(1999-2019). دولار أمريكي

البلد	متوسط الفترة	2009-1999	2019-2010	2019-1999
البرازيل	A1	553619330886	690913077434	623158129615
	B1	11962442694	24262959076	18197339984
	C1	2.16	3.51	2.92
الارجنتين	A2	203203587724	261140579793	234279518208
	B2	2150413632	6172019179	4188780514
	C2	1.06	2.36	1.79
مصر	A3	40266571590	61857889187	51069233932
	B3	875370914	1311854531	1076149520
	C3	2.17	2.12	2.11
الهند	A4	208726750301	360341366970	284959305143
	B4	6999043628	21241341122	14185059140
	C4	3.35	5.89	4.98
اندونيسيا	A5	101223795619	187721202223	144760395874
	B5	3394562698	21115292692	12410579017
	C5	3.35	11.25	8.57
ماليزيا	A6	41905792727	85830458182	64219021429
	B6	6301505455	47194480000	27264369524
	C6	15.04	54.99	42.46

المصدر: الجدول من اعداد الباحثون بالاعتماد على:-

Word Bank, World Development Indicators database 2021.

- تمثل (C,B,A) متوسط قيمة كل من الناتج المحلي الاجمالي والصادرات المصنعة ونسبة الصادرات المصنعة من الناتج المحلي الاجمالي على التوالي وبالنسبة لكل بلد من بلدان عينة الدراسة.
- استخراج الصف (C) وذلك بقسمة الصف (B) على الصف (A).

زمنية محددة من عام 1999 إلى عام 2019، وتضمنت المشاهدات 104 حالة.

وقد اعتمدت الدراسة على بيانات السلاسل المقطعية (Panel Data)، تم استخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية لتجميع خصائص السلاسل الزمنية والبيانات المقطعية في الوقت نفسه. تم اختيار هذا النموذج بسبب زيادة دقته في التنبؤ بالنتائج وقدرته على التعامل مع تغيرات الزمن والاختلافات بين العينات (عامر، 2015). وذلك من خلال ثلاثة نماذج هي: نموذج الانحدار المجمع (Pooled Regression) ونموذج تقدير الأثر الثابت (Fixed Effect Estimation)، ونموذج الاثار العشوائية (Random Effects). وللمفاضلة بين النماذج اعلاه تم استخدام

3. تقدير وتحليل أثر الصادرات المصنعة في النمو

الاقتصادي لبلدان مختارة للفترة (1999-2019)

3.1. بناء وتوصيف النموذج القياسي المستخدم في التقدير:

جاء استخدام النموذج القياسي في هذا البحث بهدف بيان أثر الصادرات المصنعة على النمو الاقتصادي بشكل كمي لكي يتبين هذا الأثر سواء بالإيجاب أو السلب بشكل منطقي. وتضمن عينة البحث ستة بلدان مختارة من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية بواقع بلدين من كل قارة وهي كل من (البرازيل، الهند، اندونيسيا، ماليزيا، مصر، والأرجنتين). وهذه البلدان تم اختيارها لأنها تمثل تجارب مختلفة في تطبيق سياسة التصنيع من أجل التصدير. وتم تجميع بياناتها على مدى فترة

الثابتة كمتغير معتمد. ولكي يتم تقدير النموذج القياسي المستخدم في التقدير بشكل منطقي يجب إضافة متغيرات مستقلة أخرى إلى النموذج القياسي إلى جانب المتغير المستقل الأساسي ألا وهو الصادرات المصنعة، واستنادا إلى الدراسات السابقة فقد تم توصيف النموذج القياسي المستخدم في التقدير بالمعادلة التالية:- *

$$Y = B_0 + B_1 X_1 + B_2 X_2 + B_3 X_3 + B_4 X_4 + \mu_i$$

حيث أن :-

Y:- تمثل المتغير المعتمد والذي هو (معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي)

X₁:- قيمة الصادرات المصنعة.

X₂:- الاستثمار الاجنبي المباشر.

X₃:- النفقات الحكومية.

X₄:- بيانات السكان

μ_i :- المتغير العشوائي. (*)

اختبارين هما اختبار Langrange Multiplies (LM) و اختبار Haussman.

وقد استخدمت طريقة المربعات الصغرى المجمعة (Generalized Least Square) لأنها تعطي مقدرات كفوءة وليس لها اخطاء قياسية بعكس طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS). وتم استخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) في التحليل وقد تم الحصول على بيانات هذه البلدان من قاعدة البيانات الخاصة بمؤشرات التنمية العالمية والتي تصدرها البنك الدولي (World Bank, 2021). وتم استخدام أدوات إحصائية وبرنامج (Eviews) لتحليل البيانات واختبار الفرضيات المقدمة في البحث. تم اختيار هذا النموذج بسبب زيادة دقته في التنبؤ بالنتائج وقدرته على التعامل مع تغيرات الزمن والاختلافات بين العينات. ومن أجل إثبات أو عدم إثبات فرضية البحث التي تؤكد على أن للصادرات المصنعة تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي المعبر عنه بمؤشر معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار

* لقد اعتمد الباحثون في تحديد المتغيرات الداخلة في النموذج القياسي استنادا إلى كل من النظرية الاقتصادية وعدد من الدراسات السابقة، منها:

- Abu-Qarn, Amer, (2002), Three Empirical Essays On Economic Growth in the MENA Region. The Department of Economics. In partial fulfillment of the requirements for the degree of doctor of philosophy in the field of economics, Northeast University Boston, Massachusetts, August.

- Purna Chandra Parida & Pravakar Sahoo (2007), "Export-led Growth in South Asia: A Panel Cointegration Analysis", International Economic Journal, 21(2), 155-175.

- محمد، جبوري. (2013). تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي ، دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بابل، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أوبكر بلقايد، (تلمسان-الجزائر).

- اسماعيل، محمد و محمود، جمال قاسم. (2021). اثر قطاع الصناعات التحويلية على النمو الاقتصادي في الدول العربية. مجلة دراسات اقتصادية، العدد (90). (الكويت- الكويت). صندوق النقد العربي

(*) يعبر (μ_i) عن المتغير العشوائي المتضمن لتلك المتغيرات التي لم يتم ادخالها في النموذج القياسي المستخدم.

الثابت من وحدة الى اخرى لمشاهدات المقطع العرضي ضمن العينة المبحوثة ويكون العدد الكلي لمعاملات الانحدار المقدرة عبارة عن عدد معاملات انحدار المتغيرات الصورية المساوية لعدد البلدان عينة البحث ومعامل الميل للمتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج القياسي المستخدم في التقدير، والتي يمكن صياغتها بالشكل التالي (Dinardo, 2003:96):

$$Y_{jt} = \sum_{j=t}^n \beta_0 \text{ dij} + X_{it}\beta + \varepsilon_{it}$$

حيث يتبين من الجدول (2) أن جميع المتغيرات المستقلة ذو معنوية احصائية عند المستوى (5%) وكذلك (1%) وكان تأثير متغير الصادرات المصنعة وكل من النفقات الحكومية وحجم السكان ايجابيا بينما تأثير متغير الاستثمار الاجنبي المباشر فقط كان سلبيا خلال الفترة المدروسة.

أما بالنسبة لنموذج الاثار العشوائية (Random Effects) فانه يعتمد على فكرة أن معاملة الحد الثابت في النموذج تعامل كمتغير عشوائي مقداره (μ) وهناك حد خطأ يمثل مجموعة البيانات المقطعية لكل بلد من بلدان العينة المدروسة ويرمز له بالرمز (v)، وبالتالي فان المعادلة ستكون بالشكل التالي (Baltagi, 2001: 16):

$$Y_{it} = \mu + V_i + X_{it}\beta + \varepsilon_{it}$$

حيث يتبين من الجدول (2) أن جميع المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج ذو دلالة احصائية عند مستوى المعنوية (5%) وكذلك (1%) وكانت الاثار ايجابية بالنسبة لثلاث متغيرات بينما كان سلبيا لمتغير واحد وهو الاستثمار الاجنبي المباشر لبلدان عينة البحث خلال الفترة المدروسة.

وكل من (B_4, B_3, B_2, B_1, B_0) تمثل معلمات النموذج.

3.2. تقدير النموذج القياسي.

بما أن الدراسة اعتمدت على منهج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) وذلك من خلال ثلاث نماذج، فقد كانت نتائج التقدير كما هو موضح في الجداول (2):

فبالنسبة لنموذج الانحدار المجمع (PR) الذي يعمل على اهمال البعد الزمني، وتكون فيه معاملات الانحدار المقدرة ثابتة لجميع الفترات الزمنية (Alexiou, 2001:6)، وهذا يعني تجانس تباين حدود الخطأ العشوائي بين البلدان عينة البحث عبر الزمن مع تغير ثابت مقداره صفر، فقد كانت بالشكل التالي:

$$Y_{it} = \beta_0 + X_{it}\beta + \varepsilon_{it}$$

حيث يشير (i) الى البلد و (t) تمثل الزمن و (β_0) يمثل قيمة الحد الثابت و (β_{it}) قيم المتغير المستقل للبلد محل الدراسة في الزمنية و (ε_{it}) يمثل الخطأ العشوائي.

ويلاحظ من الجدول (2) أن جميع المتغيرات المستقلة ذات معنوية احصائية عند المستوى (5%) وكذلك عند المستوى (1%) باستثناء المتغير الثالث حيث جاءت غير معنوية. وكذلك يبين الجدول أن متغير الصادرات المصنعة والنفقات الحكومية يؤثران بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي في البلدان عينة البحث. بينما جاء تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر وحجم السكان سلبيا خلال الفترة المدروسة.

أما بالنسبة لنموذج تقدير الأثر الثابت (Fixed Effect Estimation)، الذي يأخذ بنظر الاعتبار الميل والمقطع

جدول (2): نتائج معاملات النماذج الثلاثة (الانحدار المجمع، الاثر الثابت، الاثار العشوائية)

1. نتائج تقديرات معاملات نموذج الانحدار المجمع (Pooled Regression Model)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LogX1	1.329	0.1053	11.7119	0.0001
LogX2	-0.0132	0.0483	-2.9398	0.0035
LogX3	0.089	0.1509	0.5244	0.6004
LogX4	-0.865	0.1188	5.7512	0.0032
C	9.782	0.3474	22.3698	0.0001
R ²	0.6242	R ²	0.6195	

2. نتائج تقديرات نموذج الاثر الثابت (Fixed Effect Model)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LogX1	0.1982	0.04140	4.78414	0.0011
LogX2	-0.0453	0.04884	-3.04411	0.0025
LogX3	0.2345	0.05399	4.34446	0.0021
LogX4	0.2019	0.03526	5.7589	0.0021
C	7.3142	0.0895	82.3612	0.0001
R ²	0.6242	R ²	0.6195	

3. نتائج تقديرات نموذج الاثر العشوائية (Random Effect Model)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LogX1	0.2059	0.04140	4.78414	0.0011
LogX2	-0.0468	0.04884	-3.04411	0.0025
LogX3	0.2312	0.05399	4.34446	0.0021
LogX4	0.2001	0.03526	5.7589	0.0021
C	7.3478	0.0895	82.3612	0.0001
R ²	0.8657	R ²	0.8640	
Effects Specification			S.D.	Rho
Cross-section random			0.9572	0.9745
Idiosyncratic random			0.1521	0.0256

المصدر: الجدول من اعداد الباحثون بالاعتماد على تحليل البيانات باستخدام برنامج Eviews

وللمفاضلة بين النموذجين السابقين يتم الاعتماد على
نموذج مضاعف لاكرانج (Lagrange Multiplier) والتي
يتم الحكم على نتيجة الاختبار من خلال القيمة الاحتمالية
للاختبار (P-value)، والتي تأخذ الشكل ادناه (Greene, 2002:299)، فقد كانت النتائج كما هو موضح في الجدول
(4).

$$LM = \frac{NT}{2(T-1)} + \left[\frac{\sum_{i=1}^n (\sum_{t=1}^T \epsilon_{it})^2}{\sum_{i=1}^n \sum_{t=1}^T \epsilon_{it}} \right]^2 \sim X^2$$

ومن الجدول (3) يتبين أن القيمة الاحتمالية لاختبار
مضاعف لاكرانج كانت اقل من (5%) فهذا يعني أن نموذج
الاثار الثابت هو افضل من نموذج الانحدار المجمع.

وبهدف المفاضلة بين نموذج الاثر الثابت ونموذج الاثر
العشوائية سيتم الاعتماد على اختبار هاوسمان (Hausman
Test) والتي يمكن صياغة معادلته بالشكل التالي:

$$H = (\hat{\beta}^{RE} - \beta^{FE}) [Var (\hat{\beta}^{RE}) - (Var \beta^{FE})]^{-1} (\hat{\beta}^{RE} - \beta^{FE})$$

حيث ان: $Var(\hat{\beta}^{RE})$ يمثل متجه التباين لمعاملات نموذج الاثار العشوائية
 و $Var(\hat{\beta}^{FE})$ يمثل متجه التباين لمعاملات نموذج الاثار الثابت

ومن الجدول (3) يتبين أن نموذج الاثار العشوائية أكثر ملائمة من نموذج الاثر الثابت لكون ان نتيجة القيمة الاحتمالية للاختبار أكبر من (5%) ولهذا اعتمدت الدراسة نتائج نموذج الاثار العشوائية في التحليل الاقتصادي.

جدول (3): نتائج اختبارات المفاضلة بين النماذج

1. نتائج نموذج مضاعف لاكرانج (Lagrange Multiplier Model)				
Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.	
Cross-section F	666.4524	(16.203)	0.001	
Cross-section Chi-square	1160.2351	16	0.000	
2. نتائج اختبار هاوسمان (Hausman Test)				
Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.	
Cross-section F	9.4077	4.0	0.0517	
Cross-section Chi-square				
Variable	Fixed	Random	Var (Diff.)	Prob.
LogX1	0.19801	0.2060	0.00012	0.0237
LogX2	-0.04523	-0.04562	0.00013	0.2062
LogX3	0.23112	0.23210	0.00011	0.5183
LogX4	0.20193	0.19805	0.0000	0.0521

المصدر: الجدول من اعداد الباحثون بالاعتماد على تحليل البيانات باستخدام برنامج Eviews

3. التحليل الاقتصادي للنتائج:

ومن جانب اخر، يشير معلمة المتغير المستقل الاول والذي يمثل مرونة الصادرات المصنعة البالغة (0.2059) الى أنه اذا حدث زيادة في الصادرات المصنعة بمقدار (100%) سيؤدي ذلك الى حدوث زيادة في النمو الاقتصادي بنسبة (20.6%) في البلدان عينة الدراسة خلال الفترة المدروسة.

بينما تشير مرونة الاستثمار الاجنبي المباشر البالغة (-0.04) الى أنه اذا حدث زيادة في الاستثمارات الاجنبية المباشرة فانه سيؤدي الى انخفاض في معدلات النمو الاقتصادي في البلدان عينة الدراسة خلال الفترة المدروسة بنسبة انخفاض قدره (4%). في حين تشير مرونة النفقات الحكومية وحجم السكان الى الاثر الايجابي لكليهما كون أن قيمتهما موجبة.

لقد اعتمدت الدراسة نتائج نموذج الاثار العشوائية في التحليل الاقتصادي، كونه أكثر كفاءة من نموذج الاثر الثابت لكون ان نتيجة القيمة الاحتمالية للاختبار أكبر من (5%).

وبهدف معرفة اثر الصادرات المصنعة على النمو الاقتصادي في بلدان عينة الدراسة خلال الفترة 1999-2019 من خلال استخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) ومن ملاحظة الجدول (2)، يلاحظ ان جميع معاملات النموذج كانت ذات معنوية احصائية عند مستوى المعنوية (1%)، كما بلغت قيمة معامل التحديد المعدل 0.8640 مما يشير الى أن 86% من التغيرات التي تحدث في المتغير المعتمد والمتمثل في معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي يعود الى المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج، في حين ان النسبة المتبقية (14%) يشير الى تأثير متغيرات اخرى غير داخلة في النموذج والمتمثل بالمتغير العشوائي.

4. النتائج والتوصيات

4.1. النتائج

تم التوصل من سياق هذه الدراسة إلى عدد من النتائج لعل من أهمها:

1. تبين من خلال هذا البحث تزايد حصة الصادرات المصنعة من إجمالي الصادرات من السلع والخدمات والأسعار الثابتة لبلدان عينة الدراسة خلال الفترة (1999-2019)، ومتوسط حصة الصادرات المصنعة من إجمالي الصادرات من السلع والخدمات خلال نفس الفترة على التوالي، وبالأخص بالنسبة لاندونيسيا و ماليزيا، حيث تعد الدولتان من الدول الآسيوية التي لها تجربة رائدة في عملية التصنيع. بعكس الدولتان مصر والارجنتين اللتان حافظتا على نسبة منخفضة من حصة الصادرات المصنعة من إجمالي الصادرات، في حين بقيت كل من البرازيل والهند محافظة على نسبة معقولة من تلك الحصة.

2. لقد اختلفت نسبة مساهمة (حصة) الصادرات المصنعة في الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة لبلدان عينة البحث. فبالنسبة ل(البرازيل) لوحظ ان هذه النسبة قد تذبذبت بين الارتفاع والانخفاض الا أنه بشكل عام يلاحظ تزايد حصتها ولاسيما بعد سنة 1990. وكذلك الحال بالنسبة للارجنتين فقد شهد تطوراً ملحوظاً في زيادة حصة الصادرات في تكوين الناتج المحلي ولاسيما خلال العقد الاخير من القرن الماضي. وبالنسبة لمصر فقد شهد تذبذباً كبيراً بين الزيادة والنقصان. الا أن الحال قد اختلف بالنسبة للهند فقد تضاعف حصتها ولاسيما في النصف الثاني من عقد التسعينات. وبالنسبة لكل من أندونيسيا وماليزيا فقد شهدتا ارتفاعاً شديداً في زيادة حصتها من GDP حتى وصل الى 16.92% و 70.35% على التوالي.

3. أثبت هذا البحث في جانبه التطبيقي وباستخدام أسلوب تحليل السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) أن نموذج الاثار العشوائية هو الأكثر ملائمة للدراسة بناء على اختبار هاوسمان (Hausman Test).

4. بالنسبة لمعامل التحديد المعدل (R^2) للنموذج فقد بلغ (86%)، مما يدل على ان المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج تفسر مانسبته (86%) من التغيرات التي تحدث في المتغير المعتمد في البلدان عينة الدراسة خلال الفترة المدروسة.

5. بلغت مرونة الصادرات المصنعة (0.2059) مما يدل على الاثر الايجابي للصادرات المصنعة عل بالنمو الاقتصادي بالنسبة للبلدان عينة الدراسة خلال الفترة المدروسة. وكذلك الحال بالنسبة للمتغيرين (النفقات الحكومية وحجم السكان) بينما كانت الحالة معاكسة بالنسبة لمتغير الاستثمارات الاجنبية المباشرة حيث بلغت مرونتها (-0.04) مما يشير الى التأثير السلبي لها على النمو الاقتصادي بالنسبة للبلدان عينة الدراسة خلال الفترة المدروسة.

4.2. التوصيات

بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها توصي الدراسة بما يلي:

1. بما أن الصادرات المصنعة تحتل ومنذ عقد الستينات من القرن الماضي مكانة بارزة في التجارة الدولية، فمن الضروري على كافة البلدان الاقتداء بتجارب تلك البلدان التي خطت بخطوات جادة ومتقدمة في هذا المجال لكي يتسنى لها النهوض باقتصادها إلى بر الأمان وتحقيق معدلات كبيرة في إنتاجها المحلي الإجمالي وتحسين مستوى معيشة سكانها.
2. تقليل المشاريع المملوكة بالكامل للمستثمر الاجنبي والتركيز على اقامة المشاريع المشتركة التي تساعد المستثمر المحلي على فرض الرقابة على المستثمر الاجنبي.
3. تشجيع اصحاب رؤوس الاموال الوطنية المهاجرة الى اعادة استثماراتهم الى داخل البلد.
4. توجيه النفقات الحكومية الى تلك المجالات التي تخدم تحقيق معدلات نمو عالية في البلد.
5. الاستفادة من الطاقات البشرية التي تمتاز بها كل بلد والاعتماد على تلك الصناعات التي تكون كثيفة للعمل بغية توفير فرص عمل للعاطلين وبالتالي زيادة حجم الناتج المحلي في البلد.

المصادر

أولاً: المصادر باللغة العربية

- عامر، غزال عبد العزيز. (2015). الاقتصاد القياسي وتحليل السلاسل الزمنية (النظرية- الطرائق- التطبيقات). (القاهرة-مصر).
معهد الدراسات والبحوث الاحصائية. جامعة القاهرة.
- العاني، د. تقي عبد سالم. (1992). تنظيم وتخطيط التجارة الخارجي. (بغداد-العراق). دار الحكمة الطباعة والنشر.
- العبدلي، عابد بن عابد. (2005). تقرير اثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الاسلامية: دراسة تحليلية قياسية. السنة التاسعة، العدد (27). (القاهرة- مصر). مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الاسلامي، جامعة الازهر.
- عريقات، د. حربي محمد موسى. (2006). مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)، (عمان- الاردن). دار وائل للنشر والتوزيع.
- فتيحة، بناي. (2009). السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة احمد بوقرة بومرداس، (الجزائر- الجزائر).
- القريشي، د. محمد صالح تركي و الدليمي، فواز جار الله. (1990). مقدمة في الاقتصاد الدولي. (الموصل- العراق). دار الكتب للطباعة والنشر .
- ماير، جيرالد م. (1968). التجارة الدولية والتنمية. ترجمة: أحمد سعيد دويدار. مراجع وتقديم: د. صلاح نامق. (القاهرة- مصر). دار نخضة مصر للطباعة والنشر.
- محمد، جبوري. (2013). تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي ، دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبوبكر بلقايد، (تلمسان-الجزائر)
- مطر و آخرون، موسى سعيد. (2001). التجارة الخارجية. (عمان- الاردن). دار صفاء للنشر والتوزيع.
- مقران، بملول. (2011). علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي خلال الفترة 1970-2005. مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير- فرع اقتصاد كمي -، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، (الجزائر- الجزائر).
- ميلود، وعيل. (2014). محددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها ، حالة :الجزائر ومصر والسعودية دراسة مقارنة خلال الفترة بين 1990/2010، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر 3، (الجزائر- الجزائر)
- النجار، د.اسكندر مصطفى (1973). مقدمة للعلاقات الاقتصادية الدولية. الكويت. وكالة المطبوعات.
- الارتوشي، جاسم احمد سلو. (2006). أثر تحرير التجارة الدولية على التنمية الاقتصادية لبلدان نامية مختارة للفترة 1990-2003. رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، جامعة دهوك، (دهوك/ اقليم كوردستان-العراق).
- اسماعيل، محمد و محمود، جمال قاسم. (2021). اثر قطاع الصناعات التحويلية على النمو الاقتصادي في الدول العربية. مجلة دراسات اقتصادية، العدد (90). (الكويت- الكويت).
- صندوق النقد العربي
- بلقاسم، د. زايدي. (2003). الإقليمية ومكاسب تحرير التجارة. بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول لكلية اقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، (22-24) / 2003/7. (عمان- الاردن).
- حسن، د.أحمد خليل و علي، د. خالد حسين. (2003). القدرة التنافسية للصناعات التحويلية في العراق وسبل تعزيزها. بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول لكلية اقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، (22-24) / 2003/7. (عمان- الاردن).
- داود و اخرون، حسام علي. (2002). اقتصاديات التجارة الخارجية. الطبعة الأولى. (عمان- الاردن). دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- زعلاي، محمد. (2011). التطور التكنولوجي كأداة لتحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر ، (باتنة- الجزائر).
- زقير، عادل. (2015). أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي ،دراسة قياسية لحالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة محمد خيضر، (بسكرة- الجزائر)
- السواعي، خالد محمد. (2008). لتجارة والتنمية. (عمان- الاردن). دار المناهج للنشر والتوزيع.
- ظاهر، عبد الحميد سليمان. (1996). أثر الصادرات المصنعة في النمو الاقتصادي لبلدان نامية مختارة للفترة (1952-1990). رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد. (الموصل-العراق). جامعة الموصل.

ثانيا: المصادر باللغة الانكليزية

- تانيا: المصادر باللغة الانكليزية
- Bello, M., & Di Maio, M. (2012). Survey of the Literature on Successful Strategies and Practices for Export Promotion by Developing Countries. International Growth Centre Working Paper No. 11/0248. Sapienza University of Rome - Department of Economics.
- Green, William (2002), Econometric Analysis, Fifth Edition, Upper Saddle River, New Jersey, Prentice Hall, p299.
- Hsiao, Cheng (2003), Analysis of Panel Data, Second Edition, United Kingdom the University Press, Cambridge, p96
- World Bank, World Development Indicators database 2020. Available on: <https://data.worldbank.org>
<https://www.focus-economics.com/economic-indicator/industrial-production>
- Alexiou, Constantinos (2001), Effective Demand and Unemployment the European Case: Evidence from Thirteen Countries, p6, accessed from www.epic.ac.uk/documents/ICAlexiou.pdf
- Athanasia S. Kalaitzi and Emmanuel Cleeve, Export-Led Growth in the UAE: Multivariate Causality between Primary Exports, Manufactured Exports and Economic Growth, Eurasian Business Review 8/3 (2017), pp. 341–65
- Baltagi, Badi (2001), Econometrics Analysis of Panel Data, Second Edition, British Library Cataloguing in Publication Data, England, ISBN 0-471-49937-4, p16

هناردیپن چیکری و کارتی کرنا وان لسهر گه شهیا نابووری:

فہرست کتب کا پراکٹیکی لسٹر چند وہ لائبریری (1999-2019)

یوخته

گه‌شه‌يا نابووری ټيټه هژمارتن کو فاکته‌ره‌کی سهره‌کیه بو پيځانا خوشگوزهرانييا نابووری وه‌لاتی، ژبه‌ر نه‌فی چهندي ههر وه‌لاته‌ک دي رابتن بزیده‌کرنا گه‌شه‌يا خو يانابووری ودی وئ که‌ته نارمانجا خو يا نابووری. ههر وه‌سا هناردیين چیکری ټيټه هژمارتن ژ بابه‌تين گرنگ دپوارئ نه‌ديياتين نابووری دا، وديارکرنا کارتيکرنا فی گهورئ نابووری يي گرنگ لسهر چه‌وانيا چيه‌جیکرنا گه‌شه‌يا نابووری ل وه‌لاتين جوداجودا دا هند ته‌که‌زی لسهر نه هاتيه کرن د وان فه‌کولينين گريديين فی بابه‌تي. و ژلايه‌کی دی فه که‌رتي هنارديا بابه‌ته‌کی گرنگه چهندين هوکار وفاکته‌ر لدورامندوری وی نالاندینه کو پيدفي يه به‌رچاف بينه وهرگرتن به‌ری ههر برياره‌ک لسهر وی بيته دان، نه‌خاسمه کو پلانا دروستکرنا که‌ره‌ستين چیکری ټيټه دان لسهر وئ داخازا بياني (ژده‌رفه) ولدويف هنده‌ک ياسايين بابه‌تي کو پيدفي يه کونترول وان بيته کرن به‌ری ده‌سپکرنا به‌ره‌مينيانا وان. ياخويابه کو نه‌ف که‌رته دبيته ژيدهرئ بده‌ستقه‌مينيانا پارين بياني بو ناف وه‌لاتی ژبو پاره‌دانا پرسوسيسا گه‌شه‌يا نابووری ل ناف هنده‌ک وه‌لاتين ده‌سنتيشانکری دال کيشوهرين ناسيا ونه‌فريقيا و نه‌مريکا لاتيني دماوئ سالا 1999 تاکو 2019، وهژمارا داتايان گه‌هسته 108 حاله‌ت. فی فه‌کولينی پشه‌بستن کر سهر داتايين پانه‌ل کو ژ نمونا پيک دنين وه‌هر وه‌سا ريکا (GLS) هاته بکارنينان چونکه دهرنه‌نجامين وئ بکيره‌اتينه وچ خه‌له‌تتين نيکونومه‌تريکی تيذا نين، وبهرنامی نيقيوس هاته بکارنينان بو دهرنيخستا نه‌نجامان.

لدوماهیکی فهکولین گه هشته چهند دهر نه نجاما، ژوانا نمونا کار تیکرنا بهر ه لایی باشتیرین نمونه بو قی فهکولینی لدویف تیس تا هاوسمان. و هه و ه سا کار تیکرنا هنار دیین چیکری لسه ر گه شه یا نابووری دیار دبیت کو یا پوز تیقه لدویف پله یا نه رماتیا قی گه وری.

**MANUFACTURED EXPORTS AND ITS IMPACT ON ECONOMIC GROWTH:
AN APPLIED STUDY ON SELECTED COUNTRIES FOR THE PERIOD (1999-2019)
MANUFACTURED EXPORTS AND ITS IMPACT ON ECONOMIC GROWTH:
AN APPLIED STUDY ON SELECTED COUNTRIES FOR THE PERIOD (1999-2019)**

NATHEER YASEEN ALI*, **SHAMAL KHALIL RASHEED**, **JASIM AHMED SLOW****
and **JIMAN ABDULAHMEED MOUSA AL-MIZWARI*****

*Ararat Private Technical Institute Duhok, Kurdistan Region-Iraq

**Dept. of Economics, College of Administration and Economics, University of Duhok,
Kurdistan Region-Iraq

***Hasar School-Sumil-Duhok, Kurdistan Region-Iraq

ABSTRACT

Economic growth is a fundamental factor in measuring the prosperity of a country's economy. Therefore, every country strives to increase its economic growth and identifies it as an economic goal. Additionally, manufactured exports are essential economic topics in the field of economic literature, and the impact of this important economic variable on the extent of economic growth achievement in different economies has not received the attention it deserves in relevant research. On the other hand, the export sector represents an important subject surrounded by various factors and considerations that must be taken into account before making any decisions, especially since export goods are planned based on external demand and within objective laws that must be controlled before production begins. Thus, the export structure serves as a real indicator of a country's position in the international division of labor and a significant source of foreign currency to finance the imports needed for economic growth.

This research aims to study the impact of manufactured exports on economic growth in selected countries from Asia, Africa, and Latin America. These countries were chosen because they represent diverse experiences in implementing manufacturing for export policy. The data for this study were collected over a specific time period from 1999 to 2019, comprising a total of 104 observations.

The study employed Panel Data analysis using three models, and the Generalized Least Square method was used due to its efficiency in providing estimations without standard errors. The Eviews software was used to analyze the data and test the hypotheses presented in the research. The random effects model was found to be the most suitable based on the Hausman Test for the study. The results revealed a positive impact of manufactured exports on the economic growth of the sampled countries during the studied period, as indicated by the elasticity of manufactured exports.

KEYWORDS: Manufactured Export, Economic Growth, International Trade. Panel Data.